

- خالد الطاحوس سكرتير عام نقابة العاملين في وزارة الكهرباء والماء

قال: لاندرى لماذا توجهت الحكومة نحو الخصخصة على الرغم من فشل كافة التجارب التي تم تطبيقها على ارض الواقع فهل تريد المزيد من الفشل في القطاعات المرشحة للخصخصة اما ماذا تري؟ الامر الاخر ان الاتجاه نحو الخصخصة بالمفهوم الصحيح يحتاج الى طريق ممهّد من قوانين وتشريعات معينة بحيث تضمن العلاقة ما بين الموظف وصاحب العمل وهذا غير موجود بالكويت وخير دليل على ذلك قضايا المسرحين اليومية التي تعج بها المحاكم وغيرها من الآثار الاجتماعية التي تعاني منها مئات الاسر فهناك مخاوف كبيرة داخل الاوساط العمالية على مستقبلهم ومستقبل اسرهم حال تنفيذ الخصخصة التي تنتويها الحكومة كما اعلنت. فإذا استطاعت الحكومة السيطرة على القطاع الخاص وضمنت حقوق العاملين سنة، فلن تستطيع السيطرة السنة المقبلة.. فكما هو معروف ولا يخفى على احد فالقطاع الخاص يبحث فقط عن الربح ولا ينظر لامن قريب او بعيد الى حقوق العمالة فهذه قضية ابعد ماتكون عن اهتمام القطاع الخاص كما انه من المستغرب ان تسعى الحكومة الى خصخصة خدمات هامة وحيوية مثل الكهرباء والماء والتي لا يمكن للمواطن او المقيم ان يستغني عنهما وتضع مصير هذه الخدمات في يد القطاع الخاص وتهديد مستقبل كفاءات وطنية تعمل في هذا المجال منذ عشرات السنين.

وشدد الطاحوس على حرص نقابة العاملين في وزارة الكهرباء والماء واتحاد نقابات العاملين في القطاع الحكومي على عدم المساس بحقوق العاملين في الوزارة وفي جميع الحالات هذا الدور الذي كفلته اللوائح والقوانين العمالية.



الوسطى التي تضم الشريحة الاكبر بسبب الحالة المعيشية في حين نرى الغني يزداد غنى على حساب الاخرين هذا بالاضافة الى تردي اوضاع الخدمات ومنها الصحة والتعليم والطرق وغيرها فتطبيق الخصخصة بشكل مدرّوس له ابعاد اجتماعية وعواقب وخيمة فالخصخصة ليست مجرد توجه او نهج تطبقه الحكومة وتترك الامور بعد ذلك للقدر فهناك ضوابط صارمة وقوانين وتشريعات لا بد ان تمهد الطريق لتطبيقها حتى نتلافى السلبيات التي قد تنتج عنها كما تلزم المستثمرين او الراغبين في شراء قطاعات بالحفاظ على كافة حقوق الطبقة العاملة التي تمثل جزء كبير من الطبقة الوسطى التي تعد رمانة ميزان المجتمع. وأوضحت الحيدر ان المجتمع حالياً يمر بظروف اجتماعية غاية في التعقيد ولا يجب ان تضاعف الخصخصة من هذه الابعاء فلا بد ان تراعي الدولة او الحكومة حقوق الطبقة العاملة من خلال وضع ضوابط حاكمة للمسألة ولا يجب ان تكون عملية بيع من اجل البيع فقط فهذا خطأ كبير فيجب التروي ووضع الشروط والتشريعات اللازمة لضمان حماية المجتمع والموظف في نفس الوقت لاننا نعلم ان الجميع يحرص على الربح والربح فقط.

والاضراب الاخير شاهد على ذلك فعندما تستشعر العمالة الوطنية ان هناك توجه للخصخصة فمن الطبيعي ان تبدأ الهجرة العكسية من هذا القطاع الى قطاعات الدولة الاخرى بحثاً عن الاستقرار الوظيفي، فلا يوجد مستقبل للعمالة الوطنية في الخصخصة فجميع أبناء الشعب شهود على تعامل القطاع الخاص مع العمالة الوطنية في أزمة المسرحين والتي ليست ببعيد، حيث قامت الشركات الخاصة بالاستغناء عن العمالة الوطنية المدربة واستبدلهم بعمالة اجنبية رخيصة وهو ما نرفض تماماً حدوثه فالقطاع النفطي هو المورد الوحيد للدولة فكيف يمكن ان ينظر له بحسبة اقتصادية؟. وختاماً اود هنا ان اؤكد على أننا لن نألوا جهداً في الوقوف ضد هذه السرقة المقننة بالتعاون مع اتحاد البترول والنقابات الزميلة واعضاء مجلس الامة.

- الدكتورة غنيمه الحيدر الناشطة السياسية

أوضحت انه إذا كان تطبيق الخصخصة بمفهومها الشامل ما تسعى الى تطبيقها الحكومة فلاغضاضة في ذلك لكن الخصخصة من خدمة مصالح فئة معينة تسعى الى الربح فقط فنحن ضدها قلباً وقالبا فنحن اليوم نرى تلاشي للطبقة